شركة البحر الأحمر العالمية
(شركة مساهمة سعودية)

القوائم المالية المُوحَّدة
وتقرير مراجع الحسابات المستقل
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

شركة البحر الأحمر العالمية
(شركة مساهمة سعودية)
القوائم المالية الموحَّدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م

جدول المحتويات	الصفحة
تقرير مراجع الحسابات المستقل	١-٥
قائمة الربح أو الخسارة المُوَحَّدَة	٦
قائمة الدخل الشامل المُوحَّدة	٧
قائمة المركز المالي الموحَّدة	٨-٩
قائمة التغيُّرات في حقوق الملكية المُوحَّدة	١٠
قائمة التدفقات النقدية المُوحَّدة	١١-١٢
إيضاحات حول القوائم المالية المُوحَّدة	١٣-٦٨

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول مراجعة القوائم المالية المُوحَّدة
إلى السادة المساهمين في شركة البحر الأحمر العالمية
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية الموحَّدة لشركة البحر الأحمر العالمية (شركة مساهمة سعودية) ("الشركة") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، التي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحَّدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وقائمة الربح أو الخسارة الموحَّدة وقائمة الدخل الشامل الموحَّدة وقائمة التغيُّرات في حقوق الملكية الموحَّدة وقائمة التدفقات النقدية الموحَّدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحَّدة والتي تتضمَّن ملخصًا بالسياسات المحاسبية الهامَّة.

وفي رأينا، فإنَّ القوائم المالية المُوحَّدة المرفقة تُظهر بعدلٍ، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي المُوحَّد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي المُوحَّد وتدفقاتها النقدية المُوحَّدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمَدة بالمملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمَدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي
لقد أجرينا مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المُعتمَدة في المملكة العربية السعودية. وإنَّ مسؤولياتنا بمقتضى تلك المعايير مُبيَّنة بالتفصيل في فقرة "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية المُوحَّدة" من تقريرنا. وإنَّنا مستقلون عن المجموعة وفقًا للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمَد بالمملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحَّدة، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لذلك الميثاق. ونعتقد بأنَّ أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن توفر أساسًا لإبداء رأينا.

حالة عدم التيقُّن الهامة حيال استمرارية الشركة
نلفت الانتباه إلى الإيضاح (٢,١) في القوائم المالية المُوحَّدة؛ حيث يشير إلى أنَّ الشركة تكبَّدت صافي خسارة بقيمة ١٩٧,٨ مليون ريال سعودي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وكما في ذلك التاريخ، فقد بلغت الخسائر المتراكمة للشركة ١٧٢,٥ مليون ريال سعودي بما يمثل نسبة ٥٧٪ من رأس مال الشركة. علاوة على ذلك، وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة إجمالي أصولها بواقع ٢٠١,٥ مليون ريال سعودي. وكما ورد في الإيضاح (٢,١)، تشير هذه الأحداث والظروف، فضلًا عن أمور أخرى مبيَّنة في هذا الإيضاح، إلى أن وجود حالة هامة من عدم التيقن قد تثير شكوكًا كبيرة حيال مقدرة الشركة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. ولم يُجرَ تعديل رأينا في هذا الشأن.

الأمور الرئيسة للمراجعة
إن الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحَّدة للفترة الحالية. وقد جرى تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحَّدة ككل، وعند تكوين رأي المراجعة حولها، فإننا لا نقدم رأياً منفصلًا حول هذه الأمور. وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المبينة أدناه، يرد وصفنا لكيفية تناول إجراءات المراجعة لكل أمر في هذا السياق.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول مراجعة القوائم المالية المُوحَّدة
إلى السادة المساهمين في شركة البحر الأحمر العالمية
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

لقد التزمنا بمسؤولياتنا المُبيَّنة في فقرة "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحَّدة" من هذا التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وعليه، شملت مراجعتنا القيام بإجراءات صُمِّمَت للرد على تقييمنا لمخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية الموحَّدة. إن نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور أدناه، توفر أساسًا لرأينا حول مراجعة القوائم المالية الموحَّدة المرفقة.

أمر المراجعة الرئيس	كيفية معالجة مراجعتنا أمر المراجعة الرئيس
الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) والانخفاض في قيمة الحسابات التجارية المدينة المتنازَع بشأنها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، لدى المجموعة إجمالي حسابات مدينة قائمة قدرها ٣١٦,٩ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٣٠٠,٨ مليون ريال سعودي) متعلقة بحسابات تجارية مدينة وأصول عقود، منها حسابٌ مدينٌ قائم قدره ٨٨,٧ مليون ريال سعودي يتعلق بعميل في دولة أنجولا. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، فإنَّ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة ١١٩,٠٣ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٨٣ مليون ريال سعودي) محتفظ به، منه مبلغ بقيمة ٨٨,٧ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٥٥,٥ مليون ريال سعودي) يتعلق بالعميل المذكور أعلاه. ويُعتَبر تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة أمر مراجعة رئيس لنا نظرًا للحكم المحاسبي الهام اللازم عند تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وعند إعداد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. *ويُرجَى الرجوع إلى الإيضاحات (٤ و ١٨ و ١٩ و ٣٦) من القوائم المالية المُوحَّدة للاطلاع على السياسة المحاسبية والمعلومات الأخرى ذات الصلة.*	لقد نفَّذنا الإجراءات التالية لمعالجة أمر المراجعة الرئيس: - حصلنا على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي أعدَّته الإدارة وأجرينا اختبارًا عليه. - قيَّمنا مدى معقولية الأحكام المحاسبية الهامة التي استخدمتها الإدارة في وضْع مُعدَّلات الخسائر ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة النهائي باستخدام مُعدَّلات الخسائر. - تحقَّقنا أيضًا من مدخلات البيانات المُستخدَمة في تقييم مُعدَّلات الخسائر. - قيَّمنا المعلومات المتوقعة، حيثما ينطبق، التي تعكس تأثير الأحداث المستقبلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة. - فيما يتعلق بالعميل المستحَق منه حساب مدين قائم قدره ٨٨,٧ مليون ريال سعودي، أجرينا مناقشات مع المستشار القانوني بشأن النتيجة المتوقعة من الدعوى القضائية وتأثيرها على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. - قيَّمنا مدى كفاية الإفصاحات الواردة في القوائم المالية المُوحَّدة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول مراجعة القوائم المالية المُوحَّدة
إلى السادة المساهمين في شركة البحر الأحمر العالمية
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

أمر المراجعة الرئيس	كيفية معالجة مراجعتنا أمر المراجعة الرئيس
الانخفاض في قيمة الأصول غير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت القيمة الدفترية لممتلكات المجموعة ومصانعها ومعداتها وعقاراتها الاستثمارية وأصولها غير الملموسة وأصول حق الاستخدام لديها ٦٨,٥٨ مليون ريال سعودي و ٢٦٢,٩٧ مليون ريال سعودي و ٢,٣ مليون ريال سعودي و ٤٣,١٨ مليون ريال سعودي، على التوالي. ولأغراض القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، قيَّمت الإدارة الخسائر التي تكبَّدتها المجموعة وظروف السوق كمؤشرات على الانخفاض في القيمة، وبناءً عليه، أجرت تقييم الانخفاض في القيمة. وبناءً على تقييم الانخفاض في القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، لم يُحدَّد أي انخفاض في القيمة للسنة الحالية نظرًا لأن القيمة القابلة للاسترداد أعلى من القيمة الدفترية للأصول ذات الصلة. وهذا التقييم استلزم من الإدارة استخدام أحكام محاسبية هامَّة بشأن الافتراضات والتقديرات المُستخدَمة في تحديد القيمة القابلة للاسترداد. وتشتمل الافتراضات والتقديرات الهامَّة المستخدَمة، من ضمن أمور أخرى، على النمو السنوي للإيرادات وهوامش الربح الإجمالية المتوقعة والمتوسط المرجَّح لتكلفة رأس المال. ونظرًا للحقائق المذكورة أعلاه، فقد حدَّدنا أنَّ ذلك أمر مراجعة رئيس. *ويُرجَى الرجوع إلى الإيضاحات (٤ و١٣ و١٤ و١٥ و١٦) من القوائم المالية المُوحَّدة للاطلاع على السياسة المحاسبية والمعلومات الأخرى ذات الصلة.*	لقد نفَّذنا الإجراءات التالية لمعالجة أمر المراجعة الرئيس: - راجعنا إجراءات الإدارة بشأن تحديد مؤشرات الانخفاض في القيمة. - حصلنا على حسابات الإدارة وافتراضاتها الرئيسة ذات الصلة بشأن الانخفاض في القيمة، بما في ذلك توقُّعات الإيرادات وأساس اختيار معدلات النمو ومعدلات الخصم. - قيَّمنا مدى ملاءمة نموذج التقييم، واختبرنا الافتراضات الهامة المستخدَمة في تحليل الانخفاض في القيمة مثل معدل الخصم ومعدل النمو النهائي. وراجعنا تحليل الحساسية الذي أجرته الإدارة بشأن الافتراضات الرئيسة المذكورة سلفًا ونتائج التقييم. - أُجريَت اختبارات على التدفقات النقدية المستقبلية من خلال مقارنة الأداء الحالي بالموازنة والتوقعات، مع مراعاة التطابق التاريخي لإعداد الموازنات والتوقعات والفهم من الإدارة افتراضات معدل النمو والأداء المستخدَمة. وشارك متخصصو التقييم الداخلي لدينا في تقييم مدى معقولية مُعدَّل الخصم المستخدَم واحتساب انخفاض القيمة الإجمالي. - قيَّمنا أيضًا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية المُوحَّدة المرفقة. - قيَّمنا مؤهلات المقيّمين الخارجين لدى الإدارة ومدى استقلاليتهم وخبراتهم العملية ممن شاركوا في تقييم العقارات الاستثمارية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢م

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المُدرجَة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢م بخلاف القوائم المالية المُوحَّدة وتقرير مراجع الحسابات بشأنها. والإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى التي يتضمنها تقريرها السنوي. ويُتوقَّع أن يصبح التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢م متاحًا لدينا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

ولا يغطي رأينا بشأن القوائم المالية المُوحَّدة المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي صورة من صور الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا القوائم المالية المُوحَّدة، تتمثل مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المُحدَّدة أعلاه حالما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، فإننا ندرس ما إنْ كانت المعلومات الأخرى تختلف اختلافا جوهريًا عن القوائم المالية المُوحَّدة أو عما حصلنا عليه من معرفة أثناء المراجعة أو غير ذلك بحيث تبدو قد شابها تحريف جوهري.

وعند الاطلاع على التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٢م، فإننا لو توصلَّنا إلى نتيجة بأنَّ هناك تحريف جوهري قد شابها، يتعيَّن علينا إبلاغ المكلَّفين بالحوكمة بالأمر.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول مراجعة القوائم المالية المُوحَّدة
إلى السادة المساهمين في شركة البحر الأحمر العالمية
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمكلَّفين بالحوكمة عن القوائم المالية المُوحَّدة
إنَّ الإدارة مسؤولة عن القوائم المالية المُوحَّدة وعرضها بصورة عادلة وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمَدة بالمملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمَدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات ونظام الشركة الأساس وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحَّدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة بتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إنَّ المكلَّفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحَّدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحَّدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إنَّ التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائمًا عن تحريف جوهري موجود. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا أمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحَّدة.

وكجزءٍ من المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما أننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية المُوحَّدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساسًا لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملاءمة وتطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستنادًا إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا كبيرًا حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقًا لمبدأ الاستمرارية، وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحَّدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية المُوحَّدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المُوحَّدة تعبّر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضًا عادلا.

- الحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحَّدة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل حول مراجعة القوائم المالية المُوحَّدة
إلى السادة المساهمين في شركة البحر الأحمر العالمية
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية المُوحَّدة (تتمة)

- إنَّنا مسؤولون عن توجيه أعمال مراجعة القوائم المالية للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل مسؤولين حصريًا عن رأي مراجعتنا.

ونقوم بإبلاغ المكلَّفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطَّطَيْن للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما أنَّنا نزوّد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثِّر على استقلالنا، متى كان ذلك ملائمًا، والإجراءات المتخذَة لإلغاء التهديدات أو ضوابط الالتزام المطبقة.

ومن الأمور التي أبلغنا المكلفين بالحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحَّدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقرير مراجعتنا ما لم يمنع نظام أو لائحة تنظيمية الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا، بسبب ان التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق بشكل معقول المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن إرنست ويونغ للخدمات المهنية

مروان صالح العفالق
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٢٢)

الخبر: ٢٧ رمضان ١٤٤٤هـ
١٨ إبريل ٢٠٢٣م